الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة الرابعة عشرة
المعقودة يوم الاربعاء
١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس : السيد بيريس - بالون (أوروغواي)

المحتويات

البند ٧٨ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.2/47/SR.14
13 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

92-57000 ٢٤٢٣ض(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٧٨ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/47/80 ، A/47/82-S/23512 ، A/47/83 ، A/47/88-S/23563 ، A/47/225-S/23998 ، A/47/267 ، A/47/268 ، A/47/279-E/1992/79 و Corr.1 ، A/47/283-E/1992/83 ، A/47/290-S/24204 ، A/47/305 - E/1992/96 ، A/47/308 - E/1992/97 ، A/47/344 ، A/47/351 - S/24357 ، A/47/356 - S/24367 ، A/47/361 - S/24370 ، A/47/391 ، A/47/404 ، A/47/437 و A/47/477)

١ - السيد أوما (مدير شعبة السياسات الإنمائية وتحليلها ، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) : قال إنه يود أن يقدم مذكرة الامين العام التي يحيل بها تقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقرير فريق خبراء الكومنولث المعني بأثر التغير الاقتصادي والسياسي العالمي على عملية التنمية (A/47/477) . وبينما أن العديد من التغييرات السياسية المشار اليها في الوثيقة قد كانت غير مؤاتية للتنمية ، فقد أتاحت أيضا فرصاً جديدة تتطلب نهجا جديدا إزاء التعاون الدولي .

٢ - وأضاف قائلا إن تبادل الاراء غير الرسمي قد حدد ثلاثة مجالات ذات اهتمام أساسي : الحاجة الى إيجاد دور سليم للدولة في البلدان التي تشهد تصنيعا متأخرا ؛ والتناقض الواضح بين الحاجة الى إعمال المشروطية وتحول الاراء تحولا كبيرا نحو إدارة الاقتصاد الكلي ودور الاسواق ؛ والحاجة الى تدابير لاستمالة البلدان المانحة التقليدية لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في وقت استلزمت فيه الاستراتيجيات القائمة على الاعتماد على الذات زيادة المدخرات المحلية وتخفيض المعونة الخارجية .

٣ - وانتقل الى تقرير الامين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/47/404) ، فقال إنه بينما كان يوجد تدفق صافٍ للموارد المالية من البلدان النامية الى الخارج طوال الثمانينات ، فقد صار الاتجاه خلال السنتين الماضيتين على عكس مساره السابق وذلك بحدوث تدفق صافٍ الى داخل تلك البلدان يقارب ١٠ بلايين دولارا في عام ١٩٩٠ و ٣٢,٥ بليون دولارا في عام ١٩٩١ . ولم يكن ذلك التحول مدعاة الى الاطمئنان الكامل لانه حصل نتيجة لامرين ، أولا حدوث تدفق صافٍ لرأس المال الخاص الى الداخل كان ذا طابع قصير الاجل ويمكن عكس مساره في وقت وجيز ، وثانيا نتيجة للتحويلات الرسمية التي حصلت في شكل منح مرتبطة ، الى حد كبير ، بالنزاع في الخليج ؛ ومن المتوقع أن تنخفض هذه التحويلات كما حدث بالفعل في افريقيا .

(السيد أوسا)

٤ - أشار الى أن التحول في التدفقات المالية الخاصة للعديد من البلدان الـ ١٥ المثقلة بالديون يعود بصورة أساسية الى الاصلاح الاقتصادي واتفاقات إعادة تشكيل الديون . وبالاضافة الى ذلك ، ازدادت الثقة بأمريكا اللاتينية وبعض البلدان النامية الاخرى نتيجة لتزايد الفروق في أسعار الفائدة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالولايات المتحدة ، مما جعل الاسواق المالية في تلك البلدان أقل خطورة وأكثر إيرادا . ومن غير المعروف ما إذا كان يمكن إدامة التدفقات المالية الخاصة لتلك البلدان عندما ينتهي الركود الحالي في الشمال .

٥ - وأوضح أن الركود في الاقتصادات الصناعية لم يؤد فقط الى انخفاض أسعار الفائدة في بلدان مثل اليابان والولايات المتحدة بل أيضا الى المزيد من تدهور شروط التجارة للبلدان النامية . وأنه عندما يوضع هذا التدهور في الاعتبار ، فإن نقل الموارد المالية الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال ينخفض انخفاضا كبيرا بالارقام الحقيقية ، وينطبق ذلك على وجه الخصوص في حالة افريقيا .

٦ - وأردف قائلا إن الوقت ما زال مبكرا لإثبات إمكانية تواصل عكس المسار الحالي في النقل الحقيقي للموارد ، والتحويلات المالية الصافية على وجه الخصوص . واذا نجحت الجهود التي تبذلها البلدان لتعزيز اصلاحاتها الاقتصادية وزيادة المدخرات المحلية ومعدلات الاستثمار ، فسيكون من شأنها أن تحدث زيادة في نصيب تدفقات رأس المال الطويلة الاجل الى الداخل وتخفيضا نسبيا في نصيب تحركات رأس المال تتسم بالمضاربة القصيرة الاجل ، مما يزيد قابلية النقل الصافي للاستدامة . وفي الوقت نفسه ، فإن التعزيز المالي واعادة التأهيل المالي في الشمال أمر ضروري أيضا ، ليس لحفظ التجارة العالمية ودر أسعار أكثر واقعية للمواد الخام فحسب بل أيضا تسهيل التحويلات المالية الرسمية الى الجنوب .

٧ - وأضاف قائلا إن زيادة التحويلات الصافية ليس شرطا كافيا للتنمية الاقتصادية بل يجب أن يرافقه المزيد من المدخرات المحلية لاستثمارها في الانشطة الإنتاجية . وتحتاج الغالبية العظمى من البلدان النامية التي تضطلع باصلاحات اقتصادية الى موارد أجنبية لإعادة تعزيز جهودها من أجل المدخرات المحلية ، للتعجيل بعملية اعادة التشكيل . وبينما يمكن توقع عرض سخي من رأس المال الخاص في شكل قروض تجارية واستثمار أجنبي مباشر ، شريطة توفر الظروف المؤاتية ، فإن توفر الموارد الرسمية بما فيها المزيد من المساعدة الانمائية الرسمية والقروض المتعددة الاطراف أمر ضروري للاستثمارات الطويلة الاجل في الموارد البشرية والهياكل الاساسية . وحاليا ،

(السيد أوصا)

لاتزال القروض الرسمية الصافية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال أدنى بكثير مما كانت عليه في عام ١٩٨٣ .

٨ - وفيما يتعلق بالتدابير الطويلة الأجل لتنفيذ اعلان التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية ، أكد أنه ينبغي إيلاء التدابير التي حددها الأمين العام في الوثيقة E/1992/INF/8 أولوية عليا .

٩ - السيد أتيفا (مساعد المدير والمدير الاقليمي ، المكتب الاقليمي للدول العربية وأوروبا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) : لفت الانتباه ، وفي معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن توحيد اليمن (A/47/283) ، الى التدابير السياسية التي اتخذتها حكومة اليمن لتنويع اقتصادها وانشاء آلية سياسية واقتصادية أكثر فعالية للاستخدام الفعال لمواردها الوطنية وللمساعدة الدولية . وقد زادت حاجة البلد للمساعدة زيادة اضافية نتيجة التحديات الناجمة عن التوحيد ، والعودة الجماعية للعمال المهاجرين وآثار الكوارث الطبيعية وقد كان من اللازم للمجتمع الدولي أن يثبت فعليا دعمه لما يحدث من تغييرات تاريخية .

١٠ - وأضاف قائلا إنه بينما ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة هامة في تنمية اليمن بتقدير رقم تخطيطها الاقتصادي لدورة الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ بمستوى الجمع بين رقمي التخطيط الارشاديين للجمهورية العربية اليمنية سابقا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، فإن هذه الموارد لاتزال أدنى من حاجة البلد . وبناء على ذلك فقد أخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عاتقه بناء البرنامج القطري لليمن في اطار عام لبرمجة المساعدة التقنية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد أثبت مؤتمر المائدة المستديرة بشأن اليمن أنه مفيد للغاية .

١١ - وأعلن ، في ختام بيانه ، أن حكومة اليمن قد بذلت ، بمساعدة الأمم المتحدة ، جهودا استثنائية لضمان توفير أوضاع مؤاتية داخل اليمن لتدابير الدعم الواردة من المجتمع الدولي وتعزيز توحيدها الوطني في اطار ديمقراطي وموجه نحو السوق .

١٢ - السيد كامانغانا (اللجان الاقليمية ، مكتب نيويورك) : قدم تقريرا عن مصائد الأسماك في افريقيا (A/47/279) ولفت الانتباه ، على وجه الخصوص ، الى التوصيات المحددة الـ ١٣ الواردة في الجزء النهائي من التقرير .

١٣ - السيد مسعود (باكستان) : قال ، وهو يتحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، بينما أن عكس مسار تدفق الموارد الصافية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو يعد تطورا جديرا بالترحيب ، فإنه مازال هامشيا جدا . ويتوقف بقاؤه على وجود بيئة اقتصادية دولية مؤاتية وثقة متواصلة بتلك الاقتصادات التي مازالت تجتذب ؛ تدفق الموارد المالية .

١٤ - وأوضح أنه على الرغم من انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الداخل في الاقتصادات المتقدمة النمو ، فلايزال يعزى اليها ما يربو على أربعة أخماس هذه التدفقات الى الداخل على نطاق العالم في عام ١٩٩٠ ، مما يثبت أن البلدان النامية قد واصلت التخلف في اجتذاب أي استثمارات هامة . وأعرب أيضا عن قلقه إزاء التوزيع غير العادل للفوائد المتحصلة من الاستثمار الاجنبي المباشر على البلدان النامية ، حيث أن افريقيا والبلدان النامية لم تتسلم إلا ٧ في المائة و ٠,٧ في المائة من تلك التدفقات على التوالي ، ونادى بإضفاء الطابع العالمي على الاستثمار الاقتصادي الدولي وضمان وصول هذه التدفقات الى جميع أنحاء العالم .

١٥ - وأوضح أن الموارد المحلية والخارجية على السواء لازمة لإعادة تنشيط نمو التنمية ؛ وإذا كان لمعدل تنمية البلدان النامية أن يتسارع ، فيجب استكمال الجهود التي تبذلها من أجل توفير المدخرات بموارد خارجية كبيرة . وبالاضافة إلى ذلك ، ينبغي أن ينخفض عبء مدفوعات خدمة الدين وأن تزداد التدفقات المالية لاغراض التنمية من المصادر الرئيسية مثل المساعدة المالية الرسمية والمصارف التجارية والاستثمار الخاص المباشر والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف .

١٦ - وفي ختام بيانه ، لفت الانتباه إلى قلق مجموعة الـ ٧٧ إزاء ما يمكن أن يحدثه تزايد الطلب على الموارد من بلدان شرقي أوروبا والاتحاد السوفياتي سابقا من أثر سلبي على توفر الموارد للبلدان النامية وطلب تأكيدات بألا تعطى المساعدة لتلك البلدان على حساب البلدان النامية .

١٧ - السيد سلام (اليمن) : قال إن تقرير الامين العام (A/47/283) قد اعترف بالوضع الاقتصادي العسير الذي يواجه اليمن والناجم عن إدماج الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية بعد حرب التوحيد . وتشمل هذه الصعوبات تزايد البطالة وارتفاع الاسعار وعجز الميزانية . وفي الوقت نفسه ، انخفض تدفق المعونة ، وعانت اليمن من التغلب على مشكلة اللاجئين من القرن الافريقي كما عانت من الزلازل التي حصلت في مناطق عديدة . وقد سعت حكومة بلده إلى تخفيف هذه الصعوبات ووضعت قانونا لتشجيع الاستثمار

(السيد سلام ، اليمن)

المحلي والاجنبي . وأسندت الى القطاع الخاص دور هام يضطلع به وخفضت الانفاق العسكري ، عن طريق إعادة توجيه الموارد نحو الاستثمار ومشاريع الخدمات . وذكر أنه تم عقد مؤتمر مائدة مستديرة في جديف لاستعراض السياسات الاجتماعية والاقتصادية لليمن وناقش أهداف التنمية والسياسات العامة والقطاعية كما أكدت الدورة الاخيرة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي حاجة اليمن الملحة للمساعدة التقنية في تطوير الادارة ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإعادة تشكيل الادارة المالية واصلاح الخدمة المدنية وتوسيع الخدمات الطبية والتعليمية .

١٨ - وأعلن أن جمهورية اليمن التي توحدت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ على أساس الديمقراطية والتعددية السياسية ، ستجري عما قريب انتخاباتها البرلمانية الاولى ، وناشد المجتمع الدولي دعم هذا التطور بتوفير المساعدة التقنية والاقتصادية اللازمة .

١٩ - السيد احمية (الجزائر) : قال ، وهو يتحدث أيضا باسم ليبيا وتونس ومصر ، إن تقرير الامين العام عن التعاون في مجال مصائد الاسماك في افريقيا (A/47/279-E/1992/79 و Corr.1) يوفر معلومات إحصائية قيمة بشأن انتاج الاسماك في البلدان الافريقية المجاورة للبحر الابيض المتوسط . وأعلن أن وفود مصر وليبيا وتونس والجزائر تأمل في أن يكون التقرير الذي سيقدم تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٥٤ اكثر اكتمالا وألا يقتصر على مجرد تقديم بيانات احصائية فحسب بل أن يعالج أيضا القضايا الموضوعية المتعلقة بالتعاون في مجال مصائد الاسماك فيما بين البلدان الافريقية واضعا في اعتباره جميع الاقاليم الفرعية .

٢٠ - السيدة دوسيت (نيوزيلندا) : قالت إنه يجب على الدول الافريقية ، من أجل الاستفادة الاقتصادية القصوى من موارد مصائد الاسماك داخل مناطقها الاقتصادية الخالصة ، أن تضمن فرص السوق الدولية . بيد أن موارد مصائد الاسماك الافريقية مهددة ، في الوقت ذاته ، باستغلالها المفرط . وقد تضمن تقرير الامين العام تأكيدا رئيسيا على قيام البلدان الافريقية بتحسين إدارة الموارد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة المعنية الخاصة بكل منها حصرا . وأن هناك حاجة إلى توفر التعاون الدولي الفعال بين الدول الافريقية الساحلية والدول التي تصيد الاسماك في أعلى البحار خارج المناطق الاقتصادية للدول الافريقية حصرا لضمان عدم تأثير انشطة صيد الاسماك

(السيدة دوسيت ، نيوزيلندا)

في أعالي البحار تأثيرا ضارا بموارد الدول الافريقية داخل المناطق الاقتصادية الافريقية حصرا .

٣١ - وأشارت الى أن المجتمع الدولي قد أحرز ، منذ عام ١٩٨٩ ، تقدما هاما نحو إنهاء صيد الاسماك بشبكات الانجراف الاوقيانوسية الكبيرة الحجم . ومع ذلك ، لا تزال توجد مشاكل متعلقة بالاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية وحفظها في أعالي البحار . وأن نيوزيلندا وغيرها من بلدان جنوب المحيط الهادئ تعلق أهمية كبيرة على المؤتمر الحكومي الدولي القادم الذي سينظر في المشاكل الداخلة في حفظ كميات الاسماك المنتشرة في غير انتظام وكميات الاسماك القواطع التي هي على درجة عالية من الهجرة .

٣٢ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها مسرور لملاحظة احتمالات تعزيز التعاون الاقليمي في افريقيا الذي يبشر بالخير . وأن المؤتمر الوزاري الذي شكل حديثا لبحث شؤون التعاون في مصائد الاسماك فيما بين الدول الافريقية المجاورة للمحيط الاطلسي قد اثبت انه آلية تعاون أكثر فعالية . ويمكن للاليات الاقليمية أن توفر مساعدة قيمة من خلال جمع ونشر المعلومات الاحصائية والإحيائية ؛ وإدارة مصائد الاسماك والتدريب ؛ والمساعدة التقنية في وضع سياسات مصائد الاسماك وفي المفاوضات بشأن موضوع الرخص أو جباية الرسوم أو المسائل المتعلقة بالرقابة .

٣٣ - وأوضحت أن نيوزيلندا هي إحدى الاعضاء الـ ١٦ ، وأنها داعمة مالية رئيسية لوكالة محفل مصائد الاسماك . وأن الوكالة تعكس رغبة أعضائها في جني أقصى الفوائد الاقتصادية من مواردها البحرية ، فضلا عن ادراكها للقيود الانمائية القاسية المفروضة على معظمها بسبب صغر حجمها وافتقارها إلى الموارد البرية والبعد عن الاسواق الرئيسية . وتتركز الاهتمامات التي تتشاطرها الدول الساحلية بشأن حفظ موارد مصائد الاسماك على وجه الخصوص على نوع الاسماك القواطع التي تتسم بدرجة عالية من الهجرة ، والاسماك التجارية الرئيسية .

٣٤ - وذكرت أخيرا أن من الممكن إجراء مقارنات بين تعاون مصائد الاسماك في افريقيا وفي مناطق العالم الاخرى وأن جدول أعمال القرن ٢١ يوفر أساسا جديدا للعمل في موضوع الموارد البحرية الحية . وفي هذا الصدد فإن الدراسة الحالية لتطوير مصائد الاسماك الافريقية والعوامل المقيدة لا يمكن أن تكون أنسب توقيتا .

٣٥ - السيدة ناشاندي (ناميبيا) : قالت إن وفد بلدها يؤيد كل التأييد الرأى القائل بوجوب مواصلة التعاون في مصائد الاسماك بين الدول الافريقية وعلى الصعيد الدولي . وأن ناميبيا قد وضعت أهدافا واستراتيجيات إنمائية ينبغي أن تسفر عن إقامة رقابة مشتركة على مصائد الاسماك ونظم للبحث في المنطقة ، وذلك بصفة خاصة بين ناميبيا وأنغولا . وإن الهدف الرئيسي لتلك الاستراتيجيات هو ضمان التنمية المستدامة لمصائد الاسماك .

٣٦ - وأضافت قائلة إن صيد ناميبيا لسمك البلشار والسمك الابيض بدأ يزداد بالفعل بعد انتهاج سياسات حفظ الاسماك البحرية المتشددة . وقد سن قانون جديد لمصائد الاسماك البحرية لتشجيع تطوير صناعة تملكها ناميبيا وتعزيز تدريب الناميبيين على جميع أنشطة قطاع صيد الاسماك واستعراض هيكل تسويق الصناعة بهدف تشجيع الصادرات وزيادة حجم الاستهلاك المحلي للاسماك . بيد أنه من الصعب رصد منطقة ناميبيا الاقتصادية حصرا ليس بسبب اتساع حجمها فحسب بل أيضا بسبب قلة مواردها من الموظفين والمعدات .

٣٧ - وذكرت قائلة إن مختلف الشركات الدولية لصيد الاسماك عمدت الى سرقة الصيد من المياه الناميبية ، تجذبها الى ذلك وفرة الاسماك الاوقيانوسية والقشريات والحياة البحرية الموجودة في أماكن صيد الاسماك بعيدا عن الساحل الغربي لجنوبي أفريقيا ؛ مما أدى الى استنفاد أنواع عديدة . ومازال صيد الاسماك غير القانوني من جانب السفن الأجنبية التي تملكها شركات صيد أسماك خاصة مثار قلق شديد وقد اتخذت الحكومة الناميبية التدابير اللازمة لمكافحة هذه الانشطة .

٣٨ - وأعلنت أن احتلال جنوب افريقيا المستمر لخليج والفيس والجزر البعيدة عن الشاطئ مازال ينتهك السيادة الإقليمية لناميبيا وأمنها الوطني . وأن ناميبيا تجري حاليا مفاوضات تهدف الى إدماج تلك الاقاليم في بقية ناميبيا . وأنه سيتم إنشاء إدارة انتقالية مشتركة لمدة محدودة في خليج والفيس والجزر القائمة في عرض البحر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٣٩ - وقالت إنه بينما أن تقرير الامين العام عن التعاون في مصائد الاسماك في افريقيا قد شمل كامل قطاع مصائد الاسماك في افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى ، فإن ضلوع ناميبيا واسهامها في هذا التعاون على الصعيد الإقليمي قد انحصر في مؤتمر التعاون الإنمائي للجنوب الافريقي . وأن سياسات الإدارة البحرية وإدارة مصائد الاسماك

(السيدة ناشاندي ، ناميبيا)

الجماعية بدأت تسفر عن نتائج . ونظرا الى الاستثمار الجاري بالفعل في قدرة التجهيز الشاطئي ، من المتوقع أن يزيد إسهام قطاع مصائد الاسماك في اقتصاد المنطقة في غضون السنوات الخمس القادمة .

٣٠ - السيد ويبيسونو (اندونيسيا) : قال إنه قد تدفق ، بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٩ ، قرابة تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خارج البلدان النامية المستوردة لرأس المال الى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية . وبينما كانت هناك تدفقات صافية إيجابية متواضعة الى بعض البلدان النامية في السنتين الماضيتين ، فإن الوضع الشامل لم يتغير . وقد أثرت البيئة الاقتصادية الخارجية السلبية على مختلف البلدان النامية المستوردة لرأس المال بطرق مختلفة . وتضرر بعض هذه البلدان تضررا قاسيا من جراء انخفاض أسعار المواد الخام والسلع في السوق العالمية ، بينما تأثر البعض الآخر بارتفاع أسعار الفائدة وتقلب أسعار الصرف . وقد أدى إفراط المديونية وانخفاض التدفقات المالية الرسمية والتجارية وتزايد الحمائية والافتقار الى إمكانية كافية للحصول على التكنولوجيا الحاسمة أدت كل هذه العوامل مجتمعة الى تحييد آثار أي تدابير إيجابية اتخذتها البلدان النامية .

٣١ - وأوضح أنه يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تنفذ سياسات الاقتصاد الكلي لمواجهة الركود ولجعل البيئة الدولية مؤاتية للنمو والتنمية . وينبغي ضمان النقل الصافي للموارد على الاصعدة الرسمية والتجارية والمتعددة الاطراف . وفي هذا الصدد ، ينبغي للدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك أن تسعى الى الوفاء بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية .

٣٢ - وقال أيضا إنه ينبغي ، في الوقت نفسه ، بذل الجهود لتخفيض أسعار الفائدة وحفظ النمو غير التضخمي في الاقتصاد العالمي . كما ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لعكس مسار مشكلة المديونية التي تكاد تكون غير قابلة التذليل ، والتي استنزفت الموارد الضرورية من معظم البلدان النامية . وغدا من الضروري إيجاد حل شامل مستدام يضمن تخفيض الدين وخدمته . وأعلن أن وفد بلده يؤيد ، في هذا الصدد ، المقترح الذي يقضي بعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية ، يعالج الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في التسعينات وما بعدها .

(السيد ويبيسونو ، اندونيسيا)

٣٣ - واشار الى أن نجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف سيضمن إمكانية وصول صادرات البلدان النامية الى الاسواق الرئيسية على نحو أكثر تحررا ، وأنه يجب أيضا اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أسواق السلع التي هي في حالة فوض مفرطة . ونظرا الى أن السلع هي مصدر رئيسي للإيرادات الناجمة عن عمليات التصدير بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، فإن اندونيسيا تؤيد كل التأييد مقترح عقد مؤتمر عالمي بشأن السلع .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠